

مقدمة: -

وفي خاتمة هذا البحث يشير الباحث إلي أن موضوع الرقابة الداخلية تم تناوله في دراسات سابقة، وقد لاقت أنظمة الرقابة الداخلية اهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة اقتصادياً، وفي السودان نجد أن الاهتمام بها بدأ يأخذ موقعه رغم كثرة الأولويات.

وقد وضعت معايير للرقابة الداخلية فنجد أن المعيار الدولي رقم 400 لتقدير المخاطر والرقابة الداخلية، ويهدف هذا المعيار الدولي للمراجعة إلي وضع معايير وتوفير إرشادات للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية.

وتعتبر الرقابة الداخلية هي وسيلة الإدارة في حفظ وحماية الأصول من السرقة والضياع والاختلاس وذلك بعد ظهور الملكية الغائبة نتيجة التوسع في حجم المشروعات.

وتقوم الرقابة الداخلية بمتابعة تنفيذ السياسات والأهداف والخطط التي وضعتها الإدارة في المشروع لتأكيد مدي التزام العاملين بالمنشأة بالخطط والسياسات الموضوعية.

ويمكن القول أن الرقابة الداخلية تعمل علي خدمة أصحاب المشروع مباشرة، وكذلك المراجع الخارجي حيث يعتمد بدرجة كبيرة علي نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان بعدم وجود أخطاء جوهرية أو أي مخالفات في السجلات المحاسبية.

ولقد اقتضت الرقابة الداخلية في بادئ الأمر علي الرقابة المحاسبية أي مراجعة العمليات المالية للتأكد من سلامة إدارة أصول المنشأة، غير أنه أتضح بعد ذلك ضرورة استخدام هذه الأداة لخدمة الإدارة العليا داخل المشروع في جميع المجالات، وقام الباحث بتقديم النتائج والتوصيات التالية:

وُلّا : النتائج:

1- قيام موظفي نظام الرقابة الداخلية بالتدخل المباشر في وضع معالجات محاسبية

بالشركات التابعة له تأثير سلبي علي العاملين.

- 2- نظام الرقابة الداخلية من أهم الأساليب في حفظ وحماية الأصول.
- 3- تبعية نظام الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة تؤدي إلى سلامة التقارير .
- 4- أهمية وجود نظام إداري فعال في كل شركة تابعة.
- 5- هنالك عدم تناسب بين عدد الشركات التابعة وعدد موظفي نظام الرقابة الداخلية.
- 6- اعتماد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية.
- 7- قيام نظام الرقابة بالشركة القابضة وحده بمهام الرقابة يؤدي إلى صعوبة اكتشافها لحظة وقوعها وبالتالي يصعب معالجتها بعد فوات الأوان.
- 8- بعد العاملين في نظام الرقابة الداخلية بالشركة القابضة عن كيفية عمل النظام المحاسبي بالشركات التابعة يضع معالجات رقابية غير سليمة.
- 9- مكوث موظفي نظام الرقابة الداخلية بالشركة القابضة لفترة طويلة في الشركة التابعة له تأثيره السلبي على التقارير .
- 10- العلاقات التي تنشأ بين موظفي نظام الرقابة الداخلية بالشركة القابضة والعاملين بالشركات التابعة تؤدي إلى نتائج عكسية.
- 11- الاختيار للعمل بنظام الرقابة الداخلية يتم على أساس التأهيل العلمي.
- 12- تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية في كل شركة تابعة يلغي العبء على نظام الرقابة الداخلية في الشركة القابضة.

التوصيات:-

- 1- خلق نظام رقابة داخلية بكل شركة تابعة يتبع لنظام الرقابة الداخلية بالشركة القابضة ويتمتع بكافة السلطات والصلاحيات التي تعينه في أداء دوره الرقابي.

2- يجب زيادة عدد موظفي نظام الرقابة الداخلية في الشركة القابضة في حالة ازدياد عدد الشركات التابعة.

3- يجب أن يكون هنالك برنامج تدريب مستمر لموظفي نظام الرقابة الداخلية.

4- يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية علي موظفين لهم كافة التخصصات التي تؤتم أنشطة الشركات التابعة.

5- يجب أن يتم توزيع موظفي نظام الرقابة الداخلية في الشركة القابضة علي رقابة أداء الشركات التابعة وفق المؤهل الأكاديمي والخبرة.

6- ضرورة اطلاع موظفي قسم الرقابة الداخلية بالأهداف العليا للشركة القابضة.

7- ضرورة تصميم وتطبيق نظام رقابة محاسبية في كل شركة تابعة.

8- يجب توفير ما يعين موظفي نظام الرقابة الداخلية في تقديم أداء أفضل: العربات، شبكات الكمبيوتر والكوادر المدربة والمؤهلة.

مقترحات لأبحاث إضافية:-

لوجوب استمرارية البحث العلمي في المسار الصحيح وحفاظاً علي وقت وجهد الباحثين المستقبليين في هذا المجال لكي يقدمون ما فيه ثمرة، فقد رأي الباحث ضرورة تقديم مقترحات لبحوث إضافية مستقبلية:

1- حث المنظمات والهيئات المهنية المهتمة بالرقابة الداخلية لوضع معايير شاملة لأهداف الرقابة الداخلية.

2- حث القائمين علي المسيرة الأكاديمية بضرورة التركيز علي البحث العلمي في مجال الرقابة الداخلية وتطويره بما يساعد في حماية أصول المنشآت.

3- التواصل المستمر مع الجهات الأكاديمية والمتخصصة في إعداد نظم الرقابة الداخلية للبدء من حيث انتهى الآخرون.